

غرفة تجارة عمان

إدارة الدراسات والتدريب
وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

- تقرير -

الموازنة العامة للعام 2004

إعداد

أريج دياب

مأمون صيدم

عبدالله عطيه

شباط 2004

تقرير حول الموازنة العامة للدولة لعام 2004

مقدمة :

بلغ حجم الموازنة العامة للدولة لعام 2004 ما قيمته (2590) مليون دينار ، مقابل (2441) مليون دينار لعام 2003 بنسبة زيادة بلغت (6%) وبلغ عجز الموازنة (293) مليون دينار وشكل نسبة (3.9%) من الناتج المحلي الاجمالي ، مقابل عجز مالي قدره (316) مليون دينار لعام 2003 ، بنسبة (2ر4%) من الناتج المحلي الاجمالي 0 وتم ضبط النفقات بمقدار (80) مليون دينار عام 2004 مقابل (70) مليون دينار لعام 2003 0

وحسبما ورد في خطاب مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2004 والتي جاء اعدادها في غمرة الاحداث السياسية والاقتصادية الصعبة التي سادت المنطقة وأثرت على الاقتصاد الاردني بجميع قطاعاته ، فإن مشروع الموازنة ارتكز بشكل كبير على زيادة الانفاق الرأسمالي سواء المندرج منه في الموازنة العامة او في برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي ، باعتبار أن زيادة الإنفاق الرأسمالي يسهم في تحريك النشاط الاقتصادي ، ويكفل إيجاد فرص عمل جديدة للقوى العاملة الاردنية، بالإضافة الى مساهمته في حفز المستثمرين لاقامة مشاريعهم في سائر محافظات المملكة ، وبما يخدم الهدف المحوري الذي تسعى الحكومة جاهدة الى بلوغه وهو تحقيق التنمية المستدامة ، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي للارتقاء بمستوى معيشة المواطن وتوزيع مكاسب التنمية على سائر محافظات المملكة بعدالة0

وتؤكد الحكومة حرصها الشديد على تعميق مشاركتها وتواصلها مع القطاع الخاص وتلمس احتياجاته ، وإتاحة المجال له للعمل بشكل فاعل وبناء ، حيث أفسحت المجال له لأخذ زمام المبادرة في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي ، وهي تعمل على بذل المزيد من الجهود لتحقيق الاستفادة المثلى من انضمام الأردن وتوقيع العديد من الاتفاقيات الدولية والاقليمية والثنائية من خلال اتاحة المجال للمنتجات الأردنية لدخول الأسواق العالمية بشروط تفضيلية على نطاق واسع 0 كما أكدت الحكومة حرصها على إضفاء مزيد من التحسينات على البيئة الاستثمارية المحلية من اجل جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والخارجية التي تعتبر من المتطلبات الاساسية لتحقيق التنمية المستدامة 0

ويمكن إيجاز أبرز ملامح مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2004 الذي ارتكز على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المتوقعة ، على النحو التالي :

- يتوقع للنتائج المحلي الاجمالي ان يحقق نموا حقيقيا للعام 2004 بنسبة (5%) وذلك بالرغم من الظروف السياسية غير المستقرة التي ما زالت تسود المنطقة، حيث ان بلوغ هذه النسبة التي تزيد عن نسبة النمو السكاني سوف تسهم في زيادة معدل دخل الفرد وتحسين مستوى معيشة المواطنين 0
- يتوقع الاستمرار في المحافظة على نسبة تضخم متدنية في حدود (3%) ، علماً أن معدل التضخم لعام 2002 كان (18%) 0
- من المتوقع أن تشهد الصادرات نموا بنسبة تزيد عن (8%) ، في حين يتوقع أن تسجل المستوردات نموا بنسبة لا تتجاوز (7%) اما فيما يتعلق بالحساب الجاري فمن المتوقع ان يحقق وفرا بنسبة (5%) من الناتج المحلي الاجمالي 0
- يتوقع الاستمرار في المحافظة على مستوى مريح من الاحتياطيات الاجنبية يتجاوز (4.5) مليار دولار يكفي لتغطية مستوردات الاردن لفترات طويلة 0
- يتوقع أن يبلغ عجز الموازنة العامة (3.9%) من الناتج المحلي الاجمالي ، بقيمه (293) مليون دينار مقابل (175) مليون دينار في موازنة 2003 ويعود السبب في ذلك الى انخفاض المنح والمساعدات بنسبة (26%) مقارنة مع عام 2003 0
- يتوقع أيضا أن تنخفض نسبة الرصيد القائم للدين العام الخارجي بخمس نقاط مئوية ، وفقاً لقانون الدين العام بتخفيض رصيد الدين العام الداخلي والخارجي بما لا يتجاوز نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي عن (80%) في مطلع عام 2007 0 وانسجاماً مع هذا الالتزام ، قامت الحكومة بعملية اطفاء مبكر لكامل سندات بريدي التي تبلغ قيمتها الاسمية حوالي (460) مليون دولار لتجنب الخزينة دفع فوائد مرتفعة على هذه السندات ، كما تم ضمن هذا السياق اجراء عملية مبادلة دين بمبلغ يعادل (70) مليون جنيه استرليني وبسعر خصم كبير 0 وستسهم هاتان العمليتان في تخفيض رصيد المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بحوالي ست نقاط مئوية ، كما ستسهم أيضا في تخفيض خدمة الدين من الفوائد بمبلغ يزيد عن (25) مليون دولار سنوياً في غضون العشرين عاماً القادمة 0
- يتوقع أن تصل خدمة الدين الخارجي (الحكومي والمكفول) حوالي (483) مليون ديناراً منها (327) مليون أفساط و (156) مليون فوائد 0
- قدرت الإيرادات المحليه لعام 2004 بـ (1825) مليون دينار بزياده قيمتها (195) مليون دينار ونسبة تغير (12%) ، منها (1186) مليون دينار إيرادات ضريبية و (600) مليون دينار إيرادات غير ضريبية ، اما المنح والمساعدات فقد قدرت لعام 2004 بـ (472) مليون دينار بانخفاض بلغ (168) مليون دينار عن عام 2003 0

- قدرّت النفقات الجارية لعام 2004 بـ (2133) مليون دينار بزياده بلغت (145) مليون دينار ونسبة نمو بلغت (7.3%) في حين بلغت النفقات الرأسمالية لعام 2004 ما مجموعه (537) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (17.2%) .

• وقد استندت هذه التقديرات إلى الاعتبارات التالية :

- استئناف التصدير إلى السوق العراقية بنسبة أعلى والسعي للوصول إلى أسواق جديدة للصادرات الوطنية 0
- زيادة حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية خاصة مع الاستمرار في تعزيز البيئة الاستثمارية 0
- الاستمرار في تنفيذ وانجاز عدد من المشاريع الكبرى مثل مشروع مد انبوب الغاز من مصر إلى الأردن ومشاريع منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة 0
- نمو بعض القطاعات الاقتصادية الواعدة مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاع السياحة 0
- الاستمرار في تنفيذ مشاريع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 0
- الاستمرار في تنفيذ برنامج التخصصية ومساهمته في جذب العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية 0
- استمرار انخفاض معدلات الفائدة والتوسع في الائتمان المحلي الذي سينعكس على تخفيض كلفة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي 0
- الاستمرار في اتباع سياسة مالية حذيرة وعدم التوسع في الانفاق 0
- الاستمرار في ادارة الدين العام على اسس تخدم المصلحة الوطنية وتخفض اعباء خدمته .

اولا : الايرادات العامة :

- قدرت الايرادات المحلية لعام 2004 بمبلغ (1825) مليون دينار مقابل (1630) مليون دينار اعيد تقديرها لعام 2003 ، بزيادة مقدارها (195) مليون دينار ونسبتها (12%) 0
- قدرت المنح لعام 2004 بمبلغ (472) مليون دينار مقابل (640) مليون دينار لعام 2003 بانخفاض مقداره (168) مليون دينار وبنسبة (26.2%) 0
- قدر اجمالي الايرادات العامة لعام 2004 بحوالي (2297) مليون دينار مقابل (2270) مليون دينار اعيد تقديرها لعام 2003 ، بارتفاع مقداره (27) مليون دينار ونسبته (1.2%) .

ثانيا : النفقات العامة :

- النفقات الجارية : قدرت النفقات الجارية لعام 2004 بمبلغ (2133) مليون دينار مقابل (1988) مليون دينار اعيد تقديرها لعام 2003 وبزيادته مقدارها (145) مليون دينار ونسبتها حوالي (7.3%) 0
- النفقات الرأسمالية : قدرت النفقات الرأسمالية لعام 2004 بمبلغ (537) مليون دينار مقابل (458) مليون دينار اعيد تقديرها لعام 2003 وبزيادة مقدارها (79) مليون دينار ونسبتها (17.2%) وبذلك يلاحظ ان مشروع الموازنة قد اولى النفقات الرأسمالية اهمية خاصة باعتبارها رافدا قويا للنمو الاقتصادي 0
- قدرت النفقات العامة لعام 2004 بمبلغ (2590) مليون دينار وذلك بعد استبعاد مبلغ (80) مليون دينار يمثل ضبط النفقات مقابل حوالي (2446) مليون دينار اعيد تقديرها لعام 2003 بارتفاع مقداره (144) مليون دينار او ما نسبته (5.9%) 0

ثالثا : العجز المالي للموازنة العامة :

- يتوقع ان يبلغ العجز المالي حوالي (293) مليون دينار او ما نسبته (3.9%) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر لعام 2004 ، مقابل (175) مليون في موازنة 2003 بسبب انخفاض المنح والمساعدات 0

رابعا : نفقات برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي :

- تقدر كلفة المشاريع المراد تنفيذها من خلال برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي في عام 2004 بحوالي (531) مليون دينار ، ويبلغ حجم التمويل المتاح من المنح لتنفيذ جانب من هذه المشاريع حوالي (287) مليون دينار ، فيما تنتظر المشاريع الاخرى البالغة كلفتها (244) مليون دينار توفر منح اضافية لتنفيذها 0

جدول رقم (1)

الإيرادات الضريبية وغير الضريبية

مليون دينار

التصنيف	إعادة تقدير 2003	الأهمية النسبية %	مقدر 2004	الأهمية النسبية %	الفرق	نسبة التغير %
الإيرادات المحلية	1630	—	1825	—	195	12
أ) الإيرادات الضريبية :	1073	66	1186	65	113	10.5
1- ضريبة الدخل	196	12	212	11.6	16	8.2
2- الضرائب الجمركية	202	12.3	190	10.4	12-	6-
3- الضريبة العامة على المبيعات	594	36.4	700	38.3	106	17.8
4- الضرائب على المعاملات المحلية الأخرى	80	4.9	84	4.6	4	5
ب) الإيرادات غير الضريبية :	526	32.2	600	32.8	74	14
1- الرخص	32	1.9	34	1.8	2	6.2
2- الرسوم	229	14	241	13.2	12	5.2
الإيرادات من المؤسسات	101	6.1	69	3.7	32-	31.6-
إيرادات بدل خدمات حكومية	16	0.9	22	1.2	6	37.5
الإيرادات المختلفة	147	9	232	12.7	85	57.8

• يتوقع ان تشهد الإيرادات المحلية عام 2004 ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة مع عام 2003 حيث من المتوقع ان تصل عام 2004 ما يقارب (1825) مليون دينار بالمقارنة مع عام 2003 والبالغة (1630) مليون دينار ويعزى هذا الى الزيادة في تحصيل الإيرادات الضريبية ، حيث بلغت ضريبة الدخل خلال عام 2003 ما قيمته (196) مليون دينار ، من المتوقع ان ترتفع عام 2004 الى (212) مليون دينار وبنسبة نمو (8.2%) ، اما الضريبة العامة على المبيعات فقد بلغت عام 2003 ما مجموعه (594) مليون دينار ومن المتوقع ان ترتفع عام 2004 الى (700) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (17.8%) مُشكلة أعلى نسبة نمو في الإيرادات الضريبية ، إضافة إلى الضرائب على المعاملات المحلية الأخرى حيث من المتوقع أن ترتفع عام 2004 إلى (84) مليون دينار مقارنة مع عام 2003 والبالغة (80) مليون دينار 000 في حين انه من المتوقع ان تشهد الضرائب الجمركية انخفاضا عام 2004 يصل الى (190) مليون دينار مقارنة مع عام 2003 والبالغة (202) مليون دينار 0

• وقد تركزت الزيادة في الإيرادات المحلية في بند الإيرادات الضريبية التي ارتفعت من نسبة (57%) من اجمالي الإيرادات المحلية عام 2001 الى نسبة (65%) عام 2004 من اجمالي الإيرادات المحلية 0

• أما الإيرادات غير الضريبية فمن المتوقع ان تشهد عام 2004 ارتفاعا بالمقارنة مع عام 2003 ، حيث يتوقع لها ان تصل الى (600) مليون دينار وبنسبة نمو مقدارها (14%) مقارنة مع عام 2003 والبالغة (526) مليون دينار ومشكلة ما نسبتة (32.8%) من مجموع الإيرادات المحلية لعام 2004 ، ويعزى هذا الى الارتفاع في تحصيل إيرادات بدل خدمات حكومية والإيرادات المختلفة والرسوم 0

جدول رقم (2)
المنح

مليون دينار

التصنيف	اعادة تقدير 2003	مقدر 2004	الفرق	نسبة التغير %
المنح	640	472	- 168	- 26.2%
أ- منحة مجموعه السوق الاوروبية المشتركة	22	24	2	9%
ب) منح امريكية	385	177	- 208	- 54%
ج- منحة النفط العراقي	49	0	0	
د- منح اخرى	184	270	86	46.7%

* قدر مجموع المنح المحولة الى خزينة الدولة عام 2004 ما مجموعه (472) مليون دينار مسجله تراجعاً ملحوظاً عن عام 2003 والبالغة (640) مليون دينار وبفارق (168) مليون دينار وبنسبة تراجع بلغت (26.2%) ، ويعزى هذا الى التراجع الحاصل في المنح الامريكية التي انخفضت من (385) مليون دينار عام 2003 الى (177) مليون دينار عام 2004 وبفارق (208) مليون دينار ، ولم تشهد خزينة الدولة أي تقدم في منحة النفط العراقي حيث بقيت كما هي نتيجة للظروف الراهنة 0

جدول رقم (3)
النفقات الجارية

مليون دينار

التصنيف	اعادة تقدير 2003	مقدر 2004	الفرق	نسبة التغير %
1- النفقات الجارية	1988	2133	145	7.3
أ- الجهاز المدني	578	632	54	9.3
ب - الجهاز العسكري	596	653	57	9.5
ج - النفقات الاخرى منها :	812	847	35	4.3
1- فوائد القروض الداخلية	60	60	-	-
2- فوائد القروض الخارجية	209	200	-9	-4.3
3- التقاعد والتعويضات	345	370	25	7.2
4- دعم المؤسسات	97	98	1	1

* تتكون النفقات العامة من النفقات الجارية والنفقات الراسمالية 000 وقدرت النفقات الجارية لعام 2004 بمبلغ (2133) مليون دينار بزيادة مقدارها (145) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (7.3%) مقارنة مع عام 2003 والبالغة (1988) مليون دينار ، وتعكس الزيادة في النفقات الجارية النمو الطبيعي في الجهازين المدني والعسكري على التوالي ، حيث ارتفعت نفقات الجهاز المدني من (578) مليون دينار عام 2003 الى (632) مليون دينار عام 2004 بفارق بلغ (54) مليون دينار ونسبة نمو بلغت (9.3%) ، كما وارتفعت نفقات الجهاز العسكري من (596) مليون دينار عام 2003 الى (653) مليون دينار عام 2004 بزيادة مقدارها (57) مليون دينار 0

جدول رقم (4)
النفقات الرأسمالية

مليون دينار

التصنيف	اعادة تقدير 2003	مقدر 2004	الفرق	نسبة التغير %
2- النفقات الرأسمالية :	458	537	79	17.2
أ - مشاريع الوزارات والدوائر الحكومية	369	433	64	17.3
ب - المساهمة في مشاريع المؤسسات	69	83	14	20.2
ج - الاستثمارات	19	20	1	5.2

* قدرت النفقات الرأسمالية لعام 2004 بـ (537) مليون دينار وبزياده مقدارها (79) مليون دينار ونسبة نمو(17.2%) مقارنة مع عام 2003 والبالغة (458) مليون دينار ، ويعزى هذا الى النمو في مشاريع الوزارات والدوائر الحكومية والمساهمة في مشاريع المؤسسات الاقتصادية 0

جدول رقم (5)
عجز الموازنة

مليون دينار

التصنيف	اعادة تقدير 2003	مقدر 2004	الفرق	نسبة التغير %
عجز الموازنة العامه	175	293	118	67.4

* قدر عجز الموازنة العامه لعام 2004 ما مجموعه (293) مليون دينار مقابل (175) مليون دينار اعيد تقديرها لعام 2003 وبفارق (118) مليون دينار ونسبة نمو بلغت (67.4%) .

خلاصة الموازنة العامة للدولة
2004-2003

مليون دينار

التصنيف	اعادة تقدير 2003	مقدر 2004	نسبة التغير %
*الايرادات الضريبية :	1073	1186	10.5
- الضرائب على الدخل والارباح	196	212	8.2
- الضرائب الجمركية	202	190	6-
- الضريبة العامة على المبيعات	594	700	17.8
- الضرائب الاخرى على المعاملات المحلية الاخرى	80	84	5
* الایرادات غير الضريبية	526	600	14
* المنح	640	472	26.2-
* مجموع الایرادات	2270	2297	1.2
النفقات الجارية	1988	2133	7.3
النفقات الرأسمالية	458	537	17.2
ضبط الانفاق العام	—	80	—
مجموع النفقات	2446	2670	9.1
عجز الموازنة العامة	175	293	67.4

الخلاصة:

* أولت الموازنة العامة اهتماما كبيرا **بالانفاق الراسمالي** سواء المندرج في الموازنه العامة أو في برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي ، حيث بلغ اجمالي النفقات الرأسمالية التقديرية لعام 2004 ما يزيد عن (1068ر1) مليار دينار ، منها (537) مليون دينار في الموازنة العامة بزيادة بلغت (79) مليون دينار عما كانت عليه عام 2003 ، و(531) مليون دينار كلفه المشاريع المراد تنفيذها من خلال برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي 0

* بلغت نسبة الزيادة في الإيرادات المحلية (12%) في موازنة عام 2004 مقارنة مع عام 2003 0 وبالمقابل بلغت نسبة الزيادة في النفقات العامة (9ر1%) في موازنة عام 2004 ، مقارنة مع عام 2003 0 مما تقدم نلاحظ ان نسبة الزيادة في الإيرادات لعام 2004 والبالغة (12%) هي اكبر من نسبة الزيادة في النفقات المتوقعة لعام 2004 والتي بلغت (9ر1%) وهذا يدل على زيادة مستمرة في الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة 0

* يلاحظ مما تقدم ولدى التدقيق في بنود الموازنه العامة ان **العائدات الضريبية** كانت وما زالت المصدر الالهم لزيادة **الإيرادات العامة** ، الى جانب الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية ، حيث بلغت الإيرادات الضريبية عام 2003 (1073) مليون دينار ارتفعت عام 2004 الى (1186) مليون دينار بزيادة مقدارها (113) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (10.5%) 0

• كما ويلاحظ في تركيبة الإيرادات الضريبية أن **الضريبة العامة على المبيعات** تشكل المصدر الالهم لزيادة الإيرادات الضريبية حيث ارتفعت من (594) مليون دينار عام 2003 الى (700) مليون دينار عام 2004 بزيادة بلغت (106) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (17.8%) مشكلة أعلى نسبة نمو في الإيرادات الضريبية ، في حين ان هناك زيادة بسيطة على ضريبة الدخل قدرت ب(16) مليون دينار 0 بينما يلاحظ انخفاض واضح في الضرائب الجمركية ويمكن ان يعزى ذلك الى الالتزامات المترتبة على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، حيث انخفضت الضرائب الجمركية من (202) مليون دينار عام 2003 الى (190) مليون دينار عام 2004 0

• **المنح** : انخفضت المنح والمساعدات بشكل كبير عام 2004 ، ويظهر هذا الانخفاض بشكل واضح في المنح الامريكية التي انخفضت بما يزيد عن النصف تقريبا ، حيث مقدر ان يصل الى الخزينة ما قيمته (177) مليون دينار عام 2004 مقابل (385) مليون دينار عام 2003 وبفارق بلغ (208) مليون دينار ، في حين انه من المتوقع ان لا تشهد الخزينة أي تقدم في منحة النفط العراقي. وبشكل عام فقد انخفضت المنح من (640) مليون دينار عام 2003 الى (472) مليون دينار عام 2004 بانخفاض بلغ (168) مليون دينار وبنسبة تراجع بلغت (26.2%) ، وهذا يتطلب ضرورة التوجه نحو مزيد من الاعتماد على الذات وعلى الموارد المالية المحلية المتاحة 0

* إن حجم المنح والمساعدات التي قدمت خلال عام 2003 جاء لمواجهة تداعيات وأثار حرب العراق على الاقتصاد الاردني الذي تأثر سلباً نتيجة لهذه الحرب وان انخفاضها بنسبة النصف لعام 2004 يزيد من عجز الموازنة 0

• قدرت النفقات الجارية لعام 2004 بمبلغ (2133) مليون دينار بزيادة مقدارها (145) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (7ر3%) مقارنة مع عام 2003 والبالغة (1988) مليون دينار ، وهذه الزيادة تعكس النمو الطبيعي في الجهازين المدني والعسكري على التوالي ، حيث ارتفعت نفقات الجهاز المدني من (578) مليون دينار عام 2003 الى (632) مليون دينار عام 2004 بفارق بلغ (54) مليون دينار ونسبة نمو بلغت (9ر3%) ، كما وارتفعت نفقات الجهاز العسكري من (596) مليون دينار عام 2003 الى (653) مليون دينار عام 2004 بزيادة مقدارها (57) مليون دينار 0

• يلاحظ اتساع الفجوة التمويلية بين الإيرادات المحلية بشقيها الضريبي وغير الضريبي وبين النفقات الجارية ، خلال السنوات الاخيرة حيث كانت الإيرادات تغطي كامل الانفاق الجاري الحكومي بل كان يحقق فائض بنسب مختلفة في منتصف التسعينات واخذت الفجوة التمويلية بالاتساع حتى بلغت عام 2003 نسبة (18%) وتقدر هذه الفجوة لعام 2004 بنسبة (14ر5%) 0

• مما لا شك فيه ان موازنة عام 2004 ارتكزت على نتائج الاحداث السياسية التي مرت بها المنطقة خلال عام 2003 خاصة حرب العراق وانعكاساتها وأثار هذه الاحداث على الاقتصاد الاردني ، ان التحدي الاساسي الذي يواجه مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن يتمثل في البطالة والفقر ومدى قدرة وكفاءة البرامج الوطنية التي تضعها الدولة لمواجهةها 0

• كذلك تأثير أعباء المديونية الخارجية على الاقتصاد الاردني عامة ونعقد ان تلبية متطلبات الانفاق العام واستحقاقات المديونية الخارجية ادى الى لجوء الحكومات الى خيارين الاول زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والخيار الثاني اللجوء الى مزيد من الاقتراض واعادة جدولة الديون الخارجية ، ونعقد ان كلا الخيارين يحملان معطيات ونتائج سلبية على الاداء الاقتصادي بوجه عام خاصة وان هنالك ارتفاع مستمر ومتواصل في تكاليف المعيشة وتدني المقدرة الشرائية للأفراد والمستهلكين نتيجة للارتفاعات المتواصلة والمستمرة في الاسعار 0

• إن مواجهة الاستحقاقات والتحديات الاقتصادية يتطلب توفير المناخ الاستثماري القادر على جذب وتوطين الاستثمارات وهذا يتطلب عدم المبالغة في فرض أو زيادة الضرائب الحالية وذلك لتهيئة الظروف الملائمة للنهوض الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية وتدعيم متطلبات وشروط نمو وتطور هذه الاستثمارات وبحيث تنعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي للأردن 0